دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد غانا منذ عام 2010

أ. محمد رمضان عقل(*)

د. مروة عادل الحسنين(**) د. جيهان عبد السلام(***)

• **مستخلص:**

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني والعالمي إذ تشكل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، كما أنها تشكل تكاملاً واضحاً مع الشركات العالمية العابرة للقارات من خلال تكامل الوظائف معها. ورغم التوجه العالمي الحالي نحو التكتلات الكبرى إلاّ أن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ما زال قائماً في الدول أو الشركات رغم تباعد الدول في الاتفاق على حجم المشروعات الصغيرة على مستوى العالم.

وتأتي أهمية البحث لما تتميز به من مرونة وقدرة على التكيف مع الحاجات والرغبات، بالإضافة إلى قدرتها على خدمة قطاعات من المجتمع لا يمكن للمشروعات الكبيرة تقديمها، ففي المناطق النائية والصحراوية والريفية تعتمد في خدمتها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بخدمة المجتمع بشكل أفضل ، هذا كله من منظور اقتصادي، أما من منظور اجتماعي فإنها تعطى الفرصة للأفراد لإشباع رغباتهم واحتياجاتهم وحل مشكلاتهم الاجتماعية ، والتعبير عن آرائهم ، وخلق فرص عمل سواء لصاحب المشروع أم لغيرة، وبالتالي الإسهام في حل مشكلة البطالة والفقر .

ويهدف البحث إلى التعرف على حقيقة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تحديد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار، للوقوف على تقييم أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحديد دور المؤسسات المالية في تمويل تلك المشروعات في غانا.

ويعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، بهدف جمع المعلومات والبيانات وتحليلها، ثم اختبار الفرضيات ودراستها والوصول إلى أهم مصادر التمويل الملائمة للمشروعات الصغيرة

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد – كلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

والمتوسطة في غانا، واستكشاف المشكلات والتحديات التي تواجه تلك المشروعات. وتتلخص نتائج البحث فى غياب الثقة بين المؤسسات المالية والعميل نتيجة لعدم وعى العميل بمدى الالتزام بتسديد المبالغ المستحقة في موعدها مما يدفع المؤسسات المالية إلى اتباع أساليب متعددة في دراسة الضمانات والاثباتات الأخرى الأمر أثر على قدرة صاحب المشروع على الحصول على التمويل اللازم، كما تعتمد المؤسسات المالية على التمويل قصير الأجل حيث أغلب المشروعات تحتاجه أكثر من التمويل الكبير خاصة المشروعات في بداية التأسيس. فضلا عن ان معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تتمكن من الحصول على القروض نظراً لافتقارها إلى البيانات الإحصائية والمعلومات (الدفاتر – السجلات – بيانات).

الكلمات الدالة: المؤسسات المالية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، الحصول على التمويل.

- **Abstract:**

Small projects play an important role in the national and global economy, as they constitute an important tributary of the national economy, and they also constitute a clear integration with international companies that cross continents through the integration of jobs with them. Despite the current global trend towards large conglomerates, interest in small projects still exists in countries or companies, despite the divergence of countries in agreeing on the size of small projects in the world.

The importance of the research comes because of its flexibility and ability to adapt to needs and desires, in addition to its ability to serve sectors of society that large projects cannot provide. From an economic perspective, but from a social perspective, it gives individuals the opportunity to satisfy their desires and needs, solve their social problems, express their opinions, and create job opportunities, whether for the owner of the project or others, and thus contribute to solving the problem of unemployment and poverty.

The research aims to identify the true role played by small and medium enterprises in economic and social development, then to determine their contribution to the gross domestic product, employment and investment, to evaluate the performance of small and medium enterprises, and then to determine the role of financial institutions in financing these projects in Ghana.

The research relies on the inductive method, with the aim of collecting information and data and analyzing them, then testing and studying hypotheses and reaching the most important funding sources appropriate for small and medium enterprises in Ghana, and exploring the problems and challenges facing these projects. The results of the research are summarized in the absence of trust between the financial institutions and the client as a result of the client's lack of awareness of the extent of the commitment to pay the amounts due on time, which prompts the financial institutions to follow multiple methods in the study of guarantees and other proofs. On short-term financing, as most projects need it more than large financing, especially projects at the beginning of the establishment. In addition, most small and medium enterprises are unable to obtain loans due to their lack of statistical data and information (books - records - data).

Key words: Financial institutions, small and medium Enterprises, economic Development, Access to finance.

- **مقدمة:**

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في مختلف الدولة المتقدمة والنامية على حد السواء، ويرجع ذلك للدور الهام الذي تلعبه في استراتيجيات النمو والتنمية، وذلك من خلال زيادة فرص التوظيف ومواجهة الفقر والبطالة وإعادة توزيع الدخل والمساهمة في زيادته، ولذلك أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد من أولويات السياسة العامة للدول وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

حيث تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التعامل في مجالات عديدة ومتنوعة، وهذا ما يجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في اقتصاد الدول نظراً لما تمتاز به من قدرة على التعرف على أحوال السوق، وقربها من المتعاملين معها، فهده المشروعات تعتمد على الابتكار كوسيلة لإنتاج السلع والخدمات حتى تكون قادرة على المنافسة في الأسواق.

وعن أهمية الدراسة، فتكتسب الدراسة أهميتها فى أن هذه المشروعات تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من خلال دورها في توفير فرص عمل جديدة ، لذا فأن لهذه المشروعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات كونها أحد أهم روافد العملية التنموية، ولا يحدث ذلك إلا بتفعيل دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على حقيقة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تحديد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار، للوقوف على تقييم أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحديد دور المؤسسات المالية في تمويل تلك المشروعات في مصر من خلال عدد من الأهداف الفرعية وهي:

- دور المؤسسات المالية ومساهمته في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وماهي السياسات الائتمانية التي تتبعها البنوك.
- تحديد طبيعة ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وإلقاء الضوء على أهم التحديات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة واليات الحد منها.
- جهود الدولة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إظهار مكانة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما تحققه من تطور وتنمية في الاقتصاد الغاني.

وعن **منهجية الدراسة**، فتعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي والاستقرائي، بهدف جمع المعلومات والبيانات وتحليلها، للوصول إلي أهم مصادر التمويل الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستكشاف المشكلات والتحديات التي تواجه تلك المشروعات، للتحديد أهم نقاط القوة والضعف التي تواجه تمويل المؤسسات المالية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا.

ومن هذا المنطلق يتناول البحث النقاط التالية:

أولاً: المشروعات الصغيرة والمتوسطة (التعريف – الأهمية – الخصائص).

ثانياً: دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا.

ثالثا: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا.

رابعاً : تقييم البرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا.

خامساً: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الإقتصادى في غانا.

سادساً: نتائج وتوصيات الدراسة.

أولاً: المشروعات الصغيرة والمتوسطة (التعريف – الاهمية – الخصائص).

1. تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا:

من واقع البيانات الخاصة بدولة غانا والتي تشير إلى إستهداف حكومات غانا لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتباره محفزاً للنمو الاقتصادي، ويشكل مصدراً رئيسياً للدخل وتوفير فرص العمل، فقد عرفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الإتحاد الأوروبي، وكذلك طبقاً للمعايير المستخدمة من قبل البنك الدولي حيث أعتمدت على معيارين أساسيين هما (عدد العمال، وقيمة الأصول الثابتة). ويتم إعتبار المشروعات ضمن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا إذا ما توافرت بها بعض السمات الأساسية التي تتمثل في الآتي:[1]

- "**المشروعات الصغيرة** ": هي المشروعات التي يتراوح عدد العاملين بها ما بين 6-29 عاملاً إضافة إلى أن قيمة أصولها الثابتة لا تتجاوز 100 ألف دولار أمريكي.
- "**المشروعات المتوسطة**": هي المشروعات التي يتراوح عدد العاملين بها ما بين 30-99 عاملاً إضافة إلى أن قيمة أصولها الثابتة تصل إلى مليون دولار أمريكي. وهناك معيار آخر يتم استخدامه للتصنيف: وهو إجمالي قيمة المبيعات السنوية للمشروع حيث يتم اعتبار المشروع ضمن قطاع "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" إذا تراوحت مبيعاته السنوية ما بين 23,700 ألف دولار أمريكي إلى 2,370,000 مليون دولار أمريكي.[2]

وفي عام 2000 طرحت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO " تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" في دولة غانا وفقاً لمعياريين هما (عدد العمال، وقيمة الأصول الثابتة).

---

(1) Sam Mensah," **A Review of SME Financing Schemes in Ghana**". http//www.semfiinancial.com//Publication/SME%20financing%20Schemes:%20in%20Ghana.pdf).P:1

(2) Tom Gibson and H.J. Vart, "Defining SMEs: **A Less Imperfect way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries"** .(https://www,businessorowthinitiative.org/Defining%20SMEs.pdf).p2

"**المشروعات الصغيرة**": هي المشروعات التي يتراوح عدد العاملين بها ما بين 6-29 عاملاً وقيمة أصولها الثابتة (عدا الأراضي والمباني) لا تتعدى 250 مليون سيدى[1]. **أما** "**تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة غانا**" فإنه يتضمن مجموعة واسعة ومتنوعة من المشروعات التي تدخل ضمن كافة القطاعات الاقتصادية مثل:[2]

- **قطاع الزراعة:** تربية الدواجن، وتربية الأسماك، ومزارع الحمضيات.
- **القطاع الصناعي:** صناعة المنسوجات والنسيج.
- **القطاع التجاري:** تجارة الجملة والتجزئة.
- **القطاع الخدمي:** مصففو الشعر، والقائمون بأعمال الخياطة، ومنظمى الرحلات السياحية.

2. أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنها تمثل إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ حاليا، على اهتمام كافة دول العالم خاصة في ظل التغييرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها في الإنتاج، والتشغيل إلى دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية لجميع الدول. **وتتمثل أهمية تلك المشروعات فيما يلي:**

- **توفير فرص عمل:** إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأثر الأكبر في توفير فرص عمل جديدة والحد من البطالة خاصة بين الشباب، نظراً لكونها مشروعات كثيفة العمالة في الأساس، فضلاً عن تنوعها بما يتيح الفرصة للعمالة الماهرة وغير الماهرة وأيضاً بسبب صغر رأس المال المتاح مما يدفعها لاستخدام فنون إنتاجية مكثفة للعمل.[3]

---

[1] السيدي: هو العملة الرسمية لدولة غانا.

[2] Smile Dzisi, Women "**Entrepreneurs in Small, and Medium Enterprises (SMEs) in Ghana",**Unpublished Phd, (Australia: University of Tecndlogy Victoria, M|arch, 2008), p:109.

[3] فتحي السيد عبدو،"**الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**"، (الاسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة،2005)، ص:65.

- **زيادة إحساس الفرد بالحرية والاستقرار:** تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في زيادة إحساس الفرد بالحرية والاستقرار من خلال اختياره فرصةً العمل التي يحددها ويحبها والتي من خلالها يسعي لتحقيق أحلامه دون فرض قيود خارجية غير ضرورية، وهو ما يُعزز من مهاراته الإبداعية وقدراته الفكرية ويزيد من إحساسه بالاستقرار.[1]
- **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:** تعمل المشروعات الصغيرة في المساهمة في التنمية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث تحدد مقدره المشروعات حسب أحجامها المختلفة تجاه تعظيم الناتج بدرجه فاعليه أو كفاءة رأس المال المستخدم في هذه المشروعات والتي تقاس بإنتاجيه وحده رأس المال.[2]
- **المساهمة في دعم الصادرات والتقليل من الواردات:** تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال قدرها على غزو الأسواق الخارجية إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تعتمد في نشاطها على المواد الخام المحلية والكثافة العمالية، وهذا يعنى أن أثر تنمية هذه المشروعات على الواردات غالباً يكون محدود للغاية وذلك لأن استيرادها للآلات والمعدات محدود.[3]
- **توجيه الأنشطة للمناطق التنموية:** تستطيع الدولة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تشجع الإتجاه نحو الريادة في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز

---

(1) محمد الصالح الحناوي، محمد فريد الصباحى،" **مقدمة في المال والأعمال**"، (القاهرة: الدار الجامعية، 1999)، ص:68 .

(2) جواد نبيل، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، (بيروت: مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007)، ص:94 .

(3) **المرجع السابق**، ص:94 .

التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والريادية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.[1]

3. خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسى لاقتصاد أية دولة متقدمة أو نامية وذلك لتميزها **بعدد من الخصائص تتمثل فيما يلي:**

- **سهولة التأسيس (الإنشاء والتكوين):** تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة والسهولة والوضوح والتحديد عند الإنشاء والتكوين، عادة ما يكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة ومتوسطة تنطلق لاحقاً إلى شركات ومؤسسات كبيرة الحجم، وفي الغالب يعطى هذا الأمر الإمكانية لقيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين أو أقارب أو أصدقاء حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق أو أن إقامة هذه الأعمال تتطلب ثقافة خاصة للمؤسسيين أو إمكانيات كبيرة، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية والرسمية و بساطة مستلزمات ومتطلبات إيجاد المنظمة ، وعادة ما تكون الأفكار النيرة وراء هذه الأعمال وليس الإمكانات الكبيرة، سوء كانت رؤوس أموال أو مستلزمات أخرى.[2]
- **سهولة الانتشار الجغرافي:** يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق انتشارا واسعاً داخل الرقعة الجغرافية للبلد على أطراف القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء على عكس المشروعات الكبيرة التي تتركز في المدن الكبرى غالباً بسبب حاجتها إلى حد معين من البنية التحتية وتساهم في الحد من الهجرة الداخلية نحو

---

[1] سعاد نائف برنوطي،"**إدارة الأعمال الصغيرة**"، (الأردن: عمان، أبعاد الريادة، دار وائل للنشر،2005)، ص:60 .

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، "**إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**"، (الاردن: دار وائل للنشر، جامعة الزيتونة الاردنية، ط 1، 2009)، ص: 27.

المدن والهروب من الريف، ومنه فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعد أهم حلول التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[1]

- **محدودية المستوى التكنولوجي:** تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا بالشكل الذي تتطلبه المشروعات الكبيرة، وذلك نظراً لمحدودية القدرة المالية لمالك المشروع الصغير أو المتوسط ،فغالباً ما يعتمد المستوى التكنولوجي إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة، والتي بدورها تعتمد على مهارات العمال.[2]

- **قابلية المشروعات للتجديد والابتكار:** تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الإبداع والابتكار في منتجاتها ، وهذا راجع إلى أن هذه المشروعات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا تلجأ إلى تعويض النقص بإجراء تعديلات عن طريق التركيز على الجودة والبحث عن الجديد والمبتكر وتشجع العاملين على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل مما يخلق مناخاً مساعداً على الإبداع والابتكار.[3]

- **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** نظراً لقلة حجم هذه المشروعات ، يلاحظ أن الكثير من ملاكها يلجئون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، أما إذا رغب في استقطاب أو إفتراض الأموال من مصادر

---

[1] رامي زيدان، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا**، رسالة دكتوراه، (سوريا، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2005)، ص:18.

[2] عبدالرحمن عنتر، عبدالله بلوناس، "**مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية**"، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، (الجزائر: سطيف، 25-28 مايو2003)، ص:13.

[3] محمد هيكل، "**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، (مصر: القاهرة ، سلسلة المدرب العلمية، مجموعة النيل العربية، ط 1، 2002)، ص: 21.

خارجية فإنه يقتصر في معظم الأحيان على الأقارب والأصدقاء وهذا يعنى أن الاتجاه إلى الإقتراض من البنوك يكون نادراً وصعباً.[1]

- **انخفاض التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء للمشروع:** تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجتها إلى انخفاض التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء للمشروع ، على عكس المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى مبالغ أكبر من رأس المال ، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات كثيفة العمل وتستخدم طرقاً إنتاجية بسيطة تتلائم مع وفرة العمل وندرة رأس المال.[2] وهذا لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على يد عاملة متوسطة الكفاءة وبأجور وتكاليف تدريب وتكوين منخفضة، كما تستخدم تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة وغير مكلفة لأن الخامات والمستلزمات التي تستخدمها محلية وهي منخفضة الثمن مقارنة بالتي تستوردها المؤسسات الكبرى، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف التخزين نظراً لقلة إنتاجها، وكذا إنخفاض تكاليف التسويق والتوزيع لأنه غالباً ما توجه منتجاتها للأسواق المحلية مما يوفر عليها تكاليف الإشهار التي تساعد على تخفيض أسعار منتجاتها.[3]

ثانياً: دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنسبة هائلة في الناتج المحلي الإجمالي في ضمان النمو والتوظيف واستقرار الدخل في بلد ما. في ضوء حقيقة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة، فمن المرجح أن تنجح في المراكز الحضرية الأصغر والمناطق الريفية، حيث يمكنها المساهمة في توزيع أكثر

---

[1] **المرجع السابق**، ص:10.

[2] على السلمى "**المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة**"، (**مصر**: القاهرة ،سلسلة عالم الادارة، دار غريب للطباعة والنشر، 1999)، ص:22 .

[3] سعاد نائف برنوطي، "**إدارة الأعمال الصغيرة**"، (الأردن: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، ط3، 2010)، ص:80.

عدالة للنشاط الاقتصادي في بلد ما ويمكن أن تساعد في إبطاء تدفق الهجرة إلى المدن الكبرى. كما عملت الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحسين كفاءة الأسواق المحلية والاستفادة المثمرة من الموارد الشحيحة، مما يسهل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يبدو أيضًا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بمزايا على منافسيها على نطاق واسع من حيث قدرتها على التكيف بسهولة أكبر مع ظروف السوق، نظراً لتقنياتها ذات المهارات الواسعة. إنهم قادرون على تحمل الظروف الاقتصادية المعاكسة بسبب طبيعتهم المرنة. على الرغم من الأدوار والمزايا المذكورة أعلاه التي تتمتع بها الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر على غيرها، إلا أن معظم هذه الصناعات تنهار الآن لأنها لم تؤدِ حسن الجدارة، وبالتالي لم يلعبوا الدور الحيوي المتوقع في النمو الاقتصادي والتنمية في غانا. كان هذا الوضع مصدر قلق كبير للحكومة والمواطنين والمشغلين والممارسين ومجموعات القطاع الخاص المنظمة. على مدار العام، قامت الحكومات والمنظمات غير الحكومية والدول المانحة الأخرى بتخصيص ميزانية وسياسات وتصريحات بهدف تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب الدور الحاسم للقطاع الفرعي للاقتصاد في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

حيث تلعب المؤسسات المالية بأنواعها المختلفة دوراً هاماً وحيوياً في رفع الكفاءة الاقتصادية داخل المجتمع، وذلك من خلال عدة محاور هي:[1]

- **دور المؤسسات المالية في تعبئة مدخرات الأفراد:** تعتبر المدخرات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية لكونها السبيل المفضل لتمويل الاستثمارات، وتتميز المدخرات المحلية بضخامة حجمها، وهي بذلك تحتاج إلى عملية تعبئة وتجميع المدخرات، بمعنى جعلها متاحة للإستثمار بما يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية. وتعني عملية تعبئة المدخرات أن بتحول الإدخار من مجرد حجب جزء من الدخل عن الإستهلاك والإكتناز إلى أن يصبح عائد يضاف إلى الدخل، وبذلك يكون هذا الإدخار، إذخاراً منتجاً، مما يعني أن استقطابها وتعبئتها سيحتاج

[1] عبدالسلام عبدالغفور وآخرون، "إدارة المشروعات الصغيرة"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:17-20.

إلى قنوات وأوعية متخصصة لها مما يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية، وهي تؤدي دوراً هاماً في النظام المالي من خلال:

أ. **التمويل المباشر:** هو الاتصال المباشر بين المقرض والمقترض بدون وسيط مالي حيث لا توجد أي مؤسسة مالية وسطية في هذه الحالة وتسمى هذه بأسلوب أو نظام التمويل المباشر ومقابل ذلك يعطي مستخدم الأموال صاحب هذه الأموال أصل مالي (أسهم، وسندات) وهي بمثابة مستند مطالبة تحق في الموارد أو الدخل مقابل هذه الأموال[1]، وهذه الطريقة تمثل قيام الوحدات ذات العجز (المقترضين)، بإصدار الحقوق المالية وبيعها إلى وحدات ذات الفائض (المدخرين)، بمساعدة خبراء الأسواق أو بدونهم أي أن الوحدات ذات العجز تمثل المقترضين النهائيين للأموال. (تدفق نقدي مباشر) من وحدات الفائض مقابل أصول مالية (تدفق مباشر بالأوراق المالية) عادة ما يتعهد المدين بدفع سلسلة من المدفوعات للدائن في المستقبل، حتى يسترد صاحب الأموال مدفوعاته بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف.[2] ويمثل نظام التمويل المباشر في ان المستثمرين يحتفظون بهذه الصكوك المصدرة بواسطة المقترضين النهائيون ولكن تدخل التجار في هذه العملية يسهل من إتمام الصفقة، وتخفيض التكاليف الخاصة بالمعلومات وتسييل هذه الأوراق وخلق سوق لها، وبذلك فهي تساعد على نمو السوق الثانوي للأوراق المالية بإعادة بيعها وبذلك لا يتطلب الأمر الاحتفاظ بهذه الصكوك حتى تاريخ الاستحقاق.[3]

ب. **التمويل غير المباشر:** هو تدخل مؤسسات الوساطة المالية، حيث يلجأ من لديهم فائض أموال (مدخرات) ومن هم يحتاج إلى أموال (لديهم عجز في الأموال) إلى الوسطاء الماليين. حيث تشكل الإصدارات الخاصة بالأوراق المالية والثانوية نصف

---

(1) حنفي عبد الغفار، "**ادارة المصارف –السياسات المصرفية– تحليل القوائم المالية– الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية** "، (القاهرة: الدار الجامعية، 2007)، ص: 18 .

(2) ابتسام ساعد، **"تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد"**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2008)، ص: 19.

(3) حنفي عبد الغفار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 18.

التمويل غير المباشر، بينما يشكل النصف الآخر الظروف التي تمنح مباشرة لمن هم بحاجة إلى هذه الأموال، ويفضل صغار المدخرين اللجوء إلى الوسطاء الماليين لعدم رغبتهم في تحمل المخاطر. وباختصار فان الأوراق المالية الأولية التي تصدر مباشرة بواسطة الشركات المقترضة وتغطى بواسطة الوسطاء الماليين، ويتضح أن ما يميز الوسطاء الماليين مهام أساسية والتي تظهر في:[1]

- التشجيع والتحفيز على الإدخار خاصة ذوي الدخل المحدود.
- التوزيع الأمثل والكفء للموارد المالى، فهي تعمل على تجميع الموارد المالية لمقابلة مختلف الإحتجاجات لمنظمات الأعمال والأسر ووحدات الدولة وفي ذات الوقت تقابل الإحتجاجات المالية للأفراد وأسواق رأس المال والموازنة بين هذه المطالب وهو ما يعتبر قصور في التمويل المباشر وشبه المباشر ويغطي عن طريق التمويل غير المباشر.

ثالثاً: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا:

على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق التي تم اتخاذها في دولة غانا للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها ما زالت تواجه العديد من المشكلات والتحديات التي تعوق نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه المشكلات والتحديات فيما يلي:[2]

1- صعوبة الحصول على التمويل: تظهر الإحصاءات إلى أن الوصول إلى التمويل في غانا يظل عقبة أمام نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة لبدء الأعمال التجارية، لنظرة جهات التمويل المصرفية[3] بأن هذه المشروعات لا ترقى

---

(1) **المرجع السابق** ، ص: 22.

(2) Augustine F. Gockel **"Financial Intermediation For The Poor: Credit Demand By Micro, Small And Medium Scale Enterprises In Ghana A Further Assignment For Financial Sector Policy?"** Ghana: Sesi K. Akoena, University Of Ghana**,** IFLIP Research Paper 2-6**,** March 2002), PP:27-30.

(3) DAMPTEY EMMANUEL**,"Establishing and Growing Small and Medium Enterprises in Ghana A Case Study of Natural Furniture**

لأن تكون مشروعاً يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، وفي المقابل فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام والسياسة المالية المتبعة في الدول النامية، وبالتالي فإن ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة في الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة والمشروع وهنا يجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يلجأ إلى القروض والمصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لا يستطيع تحملها وذلك لانعدام الثقة في القائمين على المشروعات الصغيرة و المتوسطة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية،[1] كما يمكن القول إن الإرتفاع النسبي في معدلات الفائدة على القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يزيد من صعوبة حصولها على التمويل اللازم وأيضا تشدد المؤسسات المالية في عدم توفير فترات سماح لهذه المؤسسات وفي أساليب السداد ومجالات استخدام القرض والتدخل في الإدارة وضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض وكذا محدودية صلاحية الإدارات والأقسام البنكية في عملية منح القروض تعقد إتمام التمويل أو القرض المطلوب.[2]

Works in the Ledzokuku Krowor Muincipality in the GREATER ACCRA REGION" (Kwame Nkrumah University: Institute of Distance Learning, KNUST, June, 2012), PP: 9-13.
https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.937.9051&rep=rep1&type=pdf

(1) Dalitso, Kaya Nula, Peter Quartey, **"The Policy Environment For Promoting Small And Medium-Sized Enterprise in Ghana and Malawi"**, Finance and Development Research Programme Working Paper Series, Paper No 15, (University of Manchester: IDPM, May 2000), P.P:13-16.

(2) سيد الكاسب، جمال كمال الدين، "**المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات**"، (جامعة القاهرة: كلية الهندسة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث دون ذكر سنة النشر)، ص:19، متاح على الرابط التالي:20210/6/6
https://ww.pathways.cu.edu. egsubpagestraining...SME-PDF...2- Chapter-(1).pdf

2- **ضعف الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي:** تعتبر الإدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في غانا إدارة عقيمة، وذلك بسبب تمركزها في يد الأفراد أو العائلة وهي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية وتتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي تؤول للمالك الحرية المطلقة في اتخاذ أي نوع من القرارات وهذا ما يؤدي إلي عدم اتساق القرارات بسبب نقص الكفاءة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتداخله في كافة شئون المؤسسة وعليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماماً عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة، هذا من منظور المحيط الداخلي في المؤسسة، أما على المستوى البيئة الخارجية فيتضح أن هناك تعقيد كبير عند إنشاء وتأسيس هذه المؤسسات بسبب تعدد الإجراءات والوثائق المطلوبة.[1]

3- **نقص البيانات والمعلومات والتكنولوجيا:** تعاني المشروعات الصغيرة والمتوس في غانا من نقص شديد في البيانات والمعلومات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها مع المؤسسات الكبيرة.[2] كما يتميز النظام

---

(1) Ministry of Trade and I ndustry, **"N ational Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) Policy"**, January 2019 ,P.P:7-9.
https://www.bcp.gov.gh/acc/consultation/docs/DRAFT%20MSME%20-%20FINAL%2026.02.2019%20(1).pdf.

(2) Damptey Emmanuel**,"Establishing and Growing Small and Medium Enterprises in Ghana Acase Study of Natural Furniture Works in the Ledzokuku Krowor Municipality in the Greater Accra Region**"

الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه الثورة الصناعية ، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا ، فقد أصبح الثورة الصناعية تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد و أصبحت تلعب دوراً محورياً في الأسواق العالمية وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.[1]

4- **المشاكل التسويقية:** هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق في غانا والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة و عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، وعدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدف وعدم إعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة و يدفع بظهور المنتجات والسلع البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة أقل وبسبب غياب الحماية للمنتجات من السلع الأجنبية المستوردة خاصة وأنها أجود من المحلي، هذا بالإضافة إلى التقلبات في الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة واستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش مالية ومحدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة، وضعف القدرة على الدخول إلي أسواق التصدير بسبب عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد معلومات المنشأة عن أسواقها. [2]

(Kwame Nkrumah University: Institute of Distance Learning, KNUST, June, 2012),P.P:9-13.
https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.937.9051&rep=rep1&type=pdf

[1] محمد إسماعيل بلال، "**نظم المعلومات الإدارية**"،(الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة،2005)، ص:3.

(2) Damptey Emmanuel, **op.cit,** P.12.

5- **نقص العمالة الماهرة:** تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غانا إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المشروعات والمؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلي والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب.[1]

6- **الضرائب والتأمينات:** تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات في غانا بنفس الكيفية التي تتعامل مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تحصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإعفاءات والمميزات التي تحصل عليها المشروعات الكبيرة ويترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية حيث أن هذه الأعباء الضرائبية التي تتحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على زيادة الإنتاج بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.[2] وأن غياب الوعي لدى أصحاب المشروعات يجعلهم عرضة للغرامات التي تفرضها مصالح التأمينات بسبب التماطل في التأمين على العمال.[3]

رابعاً : تقييم البرامج التمويلية والائتمانية في غانا:[4]

وفقاً لما ورد بتقرير صندوق النقد الدولي عند تقييم أداء القطاع المصرفي لدولة

---

(1) عثمان لخلف، **مرجع سبق ذكرة** ، ص:6.

(2) Augustine F. Gockel **"Financial Intermediation For The Poor: Credit Demand By Micro, Small And Medium Scale Enterprises In Ghana A Further Assignment For Financial Sector Policy?"** Ghana: Sesi K. Akoena, University Of Ghana**,** IFLIP Research Paper 2-6**,** March 2002), P.P:27-30.

(3) سعدان شبايكي، "**معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 8-9 أبريل 2002 (الجزائر: جامعة الأغواط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2002)، ص:4.

(4) Carlos Vicente, Ajai Nair, Alexander Berg, and Ivor Istuk (World Bank) and Ruben Barreto and Alessandro Bozzo (consultants,"Improving Access to Finance for Ghanaian SMEs: Is there a Role for a New Development Finance Institution?", **op.cit**, PP:12-13.

غانا، والذي أشار إلى أن علاقة المؤسسات المالية والبنوك بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا لم تكن جيدة. فقد أثبتت التجربة العلمية أن استراتيجيات وبرامج التدعيم الشاملة والموحدة لم تكن كافية لتنمية هذا القطاع، فهناك حاجة لمزيد من البرامج التي تركز على قطاعات أو مشروعات بعينها.

- انخفض متوسط إجمالي نسبة القروض المتعثرة في ديسمبر 2017 من 21.6% إلي 18.2%، ويرجع ذلك إلى إغلاق البنوك المتعثرة، وشطب القروض المتعثرة بعد تطبيق سياسة بنك غانا، والتسوية من قبل بنك غانا، لديون الشركات المملوكة للدولة في قطاع الطاقة، وباستثناء خسائر القروض المخصصة بالكامل، بلغت نسبة القروض المتعثرة 10.2% في ديسمبر 2018. وتختلف نسبة القروض المتعثرة بشكل كبير بين البنوك.

- يمثل القطاع الخاص باعتباره أكبر متلقي للأرصدة الائتمانية القائمة، النسبة الأكبر من القروض المتعثرة لدى البنوك، حيث انخفض بشكل طفيف خلال العام 2018 البالغة 97.1 % إلى 96.9% عام 2019 ، كما تظهر نسبة القروض المتعثرة بانخفض القطاع العام من 7.3% في ديسمبر 2017 إلى 2.9% في ديسمبر 2018 ولكنه ارتفع بشكل طفيف إلي 3.1% بسبب الزيادات المتعلقة بالمؤسسات العامة. حيث كانت معظم القروض المتعثرة للقطاع الخاص عبارة عن ديون لشركات محلية تمثل 75.4% من إجمالي القروض المتعثرة في فبراير 2019.

يمكن تقييم أداء مؤسسات التمويل والبرامج التمويلية فإن ذلك يكون على أساس أداء كل مؤسسة يمكن تقييم البرامج التمويلية من خلال سياسات الاقراض للبنوك التقليدية من خلال النقاط التالية :

أ. التزام البنوك التقليدية بالسقوف الائتمانية التي يحددها البنك المركزي.

ب. حجم الإقراض والتمويل بالبنوك إلى الجهات الأخرى يتحدد وفقاً وحجم الودائع التي يمتلكها البنك.

الأوضاع الاقتصادية السائدة بالدولة تؤثر على حجم الاقراض يمثل قطاعاً التجارة والتمويل الحصة الأكبر من القروض المتعثرة الصناعية، على الرغم من أن نسبة القروض الممنوحة لقطاعات الزراعة والغابات وصيد الأسماك المتعثرة أعلي (36% في ابريل2019) وساهم التباطؤ الاقتصادي خلال الفترة (2014 –2016) وارتفاع القروض المتعثرة في تباطؤ نمو الائتمان الحقيقي.

الجدير بالذكر أن المؤسسات التمويلية تجمع بين مجموعة من الوظائف المالية، ومن أهم هذه الوظائف وظيفة تعبئة الودائع والتي تنطوي على كفاءة وفاعلية المؤسسة التمويلية في جذب العملاء، في حين أن وظيفة المؤسسات التمويلية الأخرى هي الإقراض. وعند العمل على تقييم أداء مؤسسات التمويل والبرامج التمويلية فإن ذلك يكون على أساس أداء كل مؤسسة يمكن تقييم البرامج التمويلية من خلال سياسات الاقراض للبنوك التقليدية:[1]

- التزام البنوك التقليدية بالسقوف الائتمانية التي يحددها البنك المركزي.
- حجم الاقراض والتمويل بالبنوك الى الجهات الاخرى يتحدد وفقاً وحجم الودائع التي يمتلكها البنك.
- الأوضاع الاقتصادية السائدة بالدولة تؤثر على حجم الاقراض.

خامساً :المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي في غانا.

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً هاماً من النسيج الاقتصادي للدول التي تتيح الفرصة للقطاع الخاص بممارسة دورها في البناء الاقتصادي للدولة، وتلعب تلك المشروعات دوراً هاماً وحيوياً وبارزاً في الإسهام بقدر كبير في زيادة الناتج المحلى الإجمالي للدول المتقدمة والنامية حيث يتولد عنها قيمة مضافة عالية يساهم بها المجتمع من خلال مشاركته الفعالة في هذه المشروعات، كما تهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المساهمة في إشباع الاحتياجات الاستهلاكية في بعض السلع الصناعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بإنتاج السلع الوسيطة والنهائية – المحلية

(1) Damptey Emmanuel, **op.cit**, P.13.

منها والتصديرية – باستخدام ما هو متاح من الموارد المحلية في وحدات ينخفض فيها معامل رأس المال إلى عدد المشتغلين وتنتشر ملكيتها بين عدد كبير من الأفراد، كما تنتشر وحداتها عبر المكان، وتستهدف أيضاً المساهمة في توفير الخدمات الصناعية الداعمة للصناعات الكبيرة وتتمثل تلك الإسهامات فيما يلي:[1]

1. **زيادة الناتج المحلى الإجمالي:** وفقاً لتقديرات عام 2018 يبلغ الناتج المحلى الإجمالي لدولة غانا نحو 190 مليار دولار وحققت البلاد معدل نمو بلغ 8.4%، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 6542 دولار عام 2018، وتمثل الزراعة نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة 24.5% والخدمات 57.2% وذلك وفقاً لتقديرات عام 2017. وبلغ معدل نمو الانتاج الصناعي 7.4%، مما يضعها في المرتبة 26 عالمياً، ومن أهم الصناعات في غانا صناعة التعدين، والأخشاب، والتصنيع، وصهر الألومنيوم، وتجهيز الأغذية، والأسمنت، وبناء السفن الصغيرة، والبترول. أما بالنسبة للمحاصيل الزراعية فأشهرها الكاكاو والأرز والكسافا، والفول السوداني، والذرة، ، والموز. وتعتمد الزراعة في غانا على الأمطار والري، فيما يتم زراعة 340 كيلو مربع.[2]

2. **جذب الاستثمار الأجنبي:** وفقاً لتقرير منظمة الأونكتاد التابعة للأمم المتحدة، تصدرت غانا، ودول غرب أفريقيا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جذب الاستثمار المباشر في الفترة من عام 2013 حتى نهاية 2018، وتمكنت دول غرب أفريقيا من جذب 14.480 مليار دولار في عام 2013، و12.15 مليار دولار في عام 2014، و10.19 مليار دولار في عام 2015 و12.72 مليار دولار في عام 2016، 11.94 في عام 2017، ثم تراجع حجم الاستثمارات إلى 9.57 مليار دولار في نهاية عام 2018، وتصدرت غانا دول الغرب الإفريقي بحصة استثمارات بلغت نحو 19 مليار دولار لمدة 6 سنوات.

---

(1) Augustine F. Gockel ،**op.cit**, P.P:27-30.

(2) عبدالمعطى أبوزيد، **مرجع سبق ذكرة**، ص: 44 .

3. **التشغيل وزيادة متوسط دخل الفرد:** تعمل المشروعات الصغيرة على زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هيكل الأعمال والمجتمع، وهذا التغيير يكون مصحوباً بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.[1] ويبلغ إجمالي عدد القوى العاملة في غانا نحو 12,5 مليون شخص، يعمل 44,7% منهم في الزراعة و14,4% في الصناعة و40.9% في الخدمات، وذلك وفقاً لتقديرات عام 2013. أما معدل البطالة فقد بلغ 11,9% عام 2015، مرتفعاً من 5,2 % عام 2013، وزاد الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 6.3% عام 2018 و5,9% عام 2021 وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى 2,223 $ عام 2019 وبلغ معدل البطالة فى نفس العام 5.2% وتستهدف الخطة الاقتصادية أن تصبح غانا أول دول أفريقية تصنف كدولة متقدمة بحلول عام 2029.[2]

4. إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية:

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتلعب دوراً هاماً في التخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل، وتُساهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فضلاً عن تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية. [3]

---

[1] محمد وجيه بدوي، "**تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومرددوها الاقتصادي والاجتماعي**"، الطبعة الأولي، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004)، ص:7.

[2] عبد المعطى أبوزيد، **مرجع سبق ذكرة**، ص: 45.

(3) Augustine F. Gockel ،**op.cit**,,P.P:27-30.

سادساً: نتائج وتوصيات الدراسة

من خلال الدراسة يمكن ان يقدم الباحث بعض النتائج والتوصيات التي تخص الجهاز المصرفي والبنوك المركزية لدعم وتعزيز المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل فيما يلي:

1- **نتائج الدراسة:** قد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أ. اعتماد المؤسسات المالية على التمويل قصير الأجل حيث أغلب المشروعات تحتاجه أكثر من التمويل الكبير خاصة المشروعات في بداية التأسيس.

ج. معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تتمكن من الحصول على القروض نظراً لافتقارها إلى البيانات الإحصائية والمعلومات (الدفاتر– السجلات – بيانات).

د. غياب ثقافة الإقراض لدي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- **توصيات الدراسة:** من الدراسة استطاع أن يقدم الباحث مجموعة من التوصيات التى تتمثل فى:

أ. إحداث صندوق يقدم التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويكون مشاركاً في رأس مال هذه المشروعات تجنباً لمخاطر عدم السداد.

ب. تأسيس جهة تختص بتوفير المعلومات والبيانات والإحصاءات لكل ما يتعلق بتأسيس وانشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن تغذيتها بشكل مستمر بفرص الأعمال الجديدة والتشريعات والقوانين والمستجدات.

ج. إستحداث آليات تمويل جديدة تتماشي مع احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع الأخذ في الاعتبار تقليل الضمانات المطلوبة من العملاء.

د. إصدار دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة، وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة.

هـ. يجب أن تقوم الحاضنة بتحديد التمويل المطلوب لإقامتها وإدارتها؛ وتكلفة الخدمات منها لفترة زمنية محددة حتى تصل إلى نقطة التعادل، بالإضافة يجب أن تقوم الحاضنة بتحديد التمويل المطلوب لإقامتها وإدارتها؛ وتكلفة الخدمات منها لفترة زمنية محددة حتى تصل إلى نقطة التعادل، بالإضافة الي تحديات مصادر التمويل اللازم ومؤسسات الدعم المالي والفني من خلال الحكومة، القطاع الخاص، الجامعات.

و. ينبغي خلق مناخ تشريعي ملائم لتطور حاضنات الأعمال على أن تتسم اللوائح والتنظيمات التي تصدرها السلطات العامة بالبساطة والبُعد عن التعقيد، فضلاً عن توفير مزيد من الأمان في نشاط الحاضنات من خلال الإشراف النسبي على إدارة الحاضنات.

3- توصيات للبنوك المركزية لدعم وتعزيز المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أ. يجب أن يضع البنك المركزي أهداف سنوية لحجم التمويل المستهدف لتلك الصناعات والمشروعات مع تحديد معدلات نمو سنوية مستهدفة لكل بنك لنمو التسهيلات المصرفية الممنوحة منة لتلك المشروعات.

ب. حث كافة البنوك على إنشاء وحدات مستقلة وإدارات متخصصة بتمويل هذه المشروعات والتأكد على أن يمتلك العاملين في هذه الوحدات المهارات والخبرات والمعارف الكافية للتعامل مع هذه المشروعات والقائمين عليها.

ج. توفير قاعدة بيانات شاملة عن تلك المشروعات تمكن البنوك من اتخاذ القرار الائتماني بكفاءة عالية.

د. زيادة المنافسة داخل الجهاز المصرفي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تحفيز البنوك والمؤسسات المالية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشتى الطرق.

هـ. ضرورة تشجيع مبادرات الشمول المالي مع إصدار قواعد جديدة لتدشين الفروع الصغيرة وذلك لتسهيل المزيد من الانتشار الجغرافي.

- **قائمة المراجع**

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب

- جواد نبيل، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، (بيروت: مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2007).
- حنفي عبد الغفار، "**ادارة المصارف – السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية** "، (مصر: الدار الجامعية، 2007).
- سعاد نائف برنوطي، "**ادارة الأعمال الصغيرة**"، (الاردن: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، ط3، 2010).
- على السلمي "**المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة**"، (**مصر**: القاهرة، سلسلة عالم الادارة، دار غريب للطباعة والنشر، 1999).
- طاهر محسن منصور الغالبي، "**ادارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**"، (الاردن: دار وائل للنشر، جامعة الزيتونة الاردنية، ط 1، 2009).
- محمد الصالح الحناوي، محمد فريد الصباحي،"**مقدمة في المال والأعمال**"، (مصر: الدار الجامعية، 1999).
- محمد إسماعيل بلال،"**نظم المعلومات الإدارية**"، (الاسكندرية:الدار الجامعية الجديدة، 2005).
- محمد هيكل، " **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، (مصر: القاهرة، سلسلة المدرب العلمية، مجموعة النيل العربية، ط 1، 2002).
- ناصر دادي عدون، "**اقتصاد المؤسسة**"، (الجزائر: دار المحمدية العامة، بدون سنة النشر).

2. أوراق بحثية

- ابتسام ساعد، "**تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**"، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2008.
- رامي زيدان، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا**، رسالة دكتوراه، (سوريا: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2005).
- سعدان شبايكي، **"معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 8–9 أبريل 2002 (الجزائر: جامعة الأغواط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2002).

- عبد الرحمن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، (الجزائر: سطيف، 25-28 مايو 2003).
- عثمان لخلف، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها :حالة الجزائر"**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية،2004) .
- علي محمد قابوس "**معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر**"، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر هيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة،13 أكتوبر 2009(ليبيا: مركز تنمية الصادرات،2009).

3. مواقع انترنت

- الموسوعة الحرة، "اقتصاد غانا"، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%A7#%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%A7:_%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9_2020_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D8%B9D.
- سيد الكاسب، جمال كمال الدين،**" المشروعات الصغيرة :الفرص والتحديات"**، (جامعة القاهرة: كلية الهندسة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، دون سنة النشرمتاح على الرابط التالي.:20210/6/6
https://ww.pathways.cu.edu. egsubpagestraining...SME-PDF.
- عاصم بالنبي احمد ،" المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً" : بحث منشور على موقع التواصل الاجتماعي ، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، بتاريخ 21 اكتوبر 2017. متاح على الرابط التالي:
https://smartcontractor.blogspot.com/2017/10/blog-post_76.html

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

A-Books:

1. Ghana Export Promotion Council,**"TRADE SECRETS THE EXPORT ANSWER Book for Small AND Medium Sized Enterprises"** pdf.
www.gecehana.com/assets.file/trade secrets Ghana - summary.pdf.
2. Habib, Adam (ed.), **Racial Redress and Citizenship in South Africa,** (Pretoria: HSRC Press ,2008).
3. Signaled Simon(ed.),**Re-Positioning African Business and Development for the 21ST Century**, Proceedings of the 10TH International Academy of Africa Business and Development (IAABD) Annual Conference (Kampala: IAABD, 19-23 May, 2009).

4. Stefano Ugolini**, The Historical Evolution of Central Banking, Handbook of the History of Money and Currency,** (UK: Springer Nature, 2018).

B - Research Papers:

1. Angela OLosutean Martin, "**Innovation et Cooperation des Petites et Moyenne's Enterprises University de nice – Sophia Antipolis"**, France, 2011 .htts://www.msme.eg.
2. Augustine F. Gockel **"Financial Intermediation for The Poor: Credit Demand by Micro, Small and Medium Scale Enterprises in Ghana a Further Assignment for Financial Sector Policy?"** Ghana: Sesi K. Akoena, University of Ghana, IFLIP Research Paper 2-6, March 2002)**.**
3. Carlos Vicente, Ajai Nair,et. alexander Berg, and Ivor Istuk (World Bank) and Ruben Barreto and Alessandro Bozzo (consultants),"**Improving Access to Finance for Ghanaian SMEs: Is there a Role for a New Development Finance Institution?",** The report aims to inform World Bank operations in the country and was prepared,(Ghana : World Bank,June 27, 2019) https://documents.worldbank.org/en/publication/documentsreports/documentdetail/934351587974318392/improving-access-to-finance-forghanaian-smes-role-for-a-new-dfi.
4. Gentrit Berisha & Justina Shiroka Pula, **Defining Small and Medium Enterprises: a critical review**, 15 May 2015., at: https://www.researchgate.net/publication/276294683
5. Dalitso, Kayanula, Peter Quartey,**"The Policy Environment Fo Promoting Small And Medium-Sized Enterprise in Ghana and Malawi"**, Finance and Development Research Programme Working Paper Series, Paper No 15, (University of Manchester: IDPM, May 2000).
6. Damptey Emmanuel **,"Establishing and Growing Rowing Small and Medium Enterprises Terprises in Ghana Acase Study of Natural Furniture Works in the Ledzokuku Krowor Municipality in the Greater Accra Region** "(Kwame Nkrumah University: Institute of Distance Learning, KNUST, June, 2012) . https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.937.9051&reprep1&type=pdf
7. Emest Arteefey, et.al**., "Supply and Demand for Finance of Small Enterprises in Ghana"**, working paper 251, (Washing, D.C: World Bank, June 1994).

8. Frederick Nyanzu,"**Access to Finance Constraint and SMEs Functioning in Ghana** ", (Mississippi State University, US: University of Cape Coast, Ghana, December 2017).

https://www.researchgate.net/publication/328412145_Access_to_Finance_Constraint_andSMEs_Functioning_in_Ghana.

9. International Business Machines, **"Report for National Board for Small Scale Business Industries (NBSSI)",(**New York: IBM ,&August 2008).
10. John Ackah و Sylvester Vuvor،**"The Challenges faced by Small & Medium Enterprises (SMEs) in Obtaining Credit in Ghana"**, (Ghana, Blekinge Tekniska Hoskola,School of Management,2011).
11. Jose A. Pedrosa-Garcia e.al, **An Analysis of Access to Finance by Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs) in Egypt,** Technical Paper.4, Eco monic And Social Commission For Western Asia (ESCWA) , (New York : United Nations , 2014) .
12. Kwasi Poku and Fauna Atta**,"The Assessment of Prospect of Venture Capital finance in Ghana the View and Perception of some Selected SMEs in Ghana"**,(Las Vegas: IBER, 2009).
13. Kais Aliriani , **Role of Small and Medium Enterprises in the Economy: The Case of Yemen ,** International Conference, London, January 11&12, 2013. , at :

https://www.researchgate.net/publication/323116205_Role_of_Small_and_Medium_Enterprises_in_the_Economy_The_Case_of_Yemen/link/5a8083384585154d57d90162/downloadterprises-in-economic-development/

14. Oya Pinar Ardic , Nataliya Mylenko , & Valentina Saltane **, Small and Medium Enterprises A Cross-Country Analysis with a New Data Set** , Policy Research Working Papwe No.5538 , (Washington , D.C: The World Bank , January.2011).
15. The Euro-Mediterranean Network for Economic Studies (EMNES**) , Micro, Small And Medium Sized Enterprises Development In Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia , Structure, Obstacles and Policies** , EMNES Studies No 3 / December, 2017.
16. William F.Steel and David O.Andah,**"Rural and Micro Finance Regulation in Ghana:lmplication for Development and the Industry"**No,49, (Washington, D.C: World Bank ,African Region Department,June 2003).

C: Paper in Journal:

1. Amr a. Bary **, SMEs Sector : A Key Driver TO The Egyptian Economic Development** , (Munich Personal Rep EcArchive (MPRA),Research Paper , (Germany : MPRA , I9 February 2019) .

https://documents:worldBank.org/en/publication/documentsreports/documentdetail/9343515874318392/impovimg-access-to-finance-for-ghanaian-smes-role-for-a-new-dfi.

5. Samuel Muriithi. "African Small and Medium Enterprises (SMEs) Contributions, Challenges and Solutions", **European Journal of Research and Reflection in Management, Sciences**, (2017).

6. Seth Kwaku Amoah, Alfred Kwabena Amoah,"The Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) to Employmen in Ghana" **International Journal of Business and Economics Research**, (Ghana: Sunyani Technical University, Faculty of Business and Management Studies, Department of Procurement and Supply Chain Management, 2018).

http://www.sciencepublishinggroup.com/j/ijber.

D-Thesises:

1. Smile Dzisi,Women "**Entrpreneurs in Small, and Medium Enterprises (SMEs) in Ghana"**، Unpublished Phd,(Australia: University of Tecndlogy Victoria,M|arch ,2008).
2. Adjei, Daniel Sarpongm**,"MICRO, SMALL and Medium Scale Enterprises in Ghana: Challenges and Prospects. Acase Study of Sekondi-Takoradi Metroplis** " Master Thesis, (GHANA: Kwame Nkrumah University, Science and Technology,2012).

https://www.academia.edu/5261796/Micro Smal and Medium Scale Enterprises in Ghana Challenges and Prospect A case Study of SEkondi Takoradi Metropolis.

E-Reports:

1. Bank of Ghana: **"A Note on Microfinance in Ghana"**,(Accra: Bank of Ghana Research Department ,August 2007).
2. Carlos Vicente, et. al, Ajai Nair, Alexander Berg, and Ivor Istuk (World Bank) and Ruben Barreto and Alessandro Bozzo (consultants),"**Improving Access to Finance for Ghanaian SMEs: Is there a Role for a New Development Finance Institution?",(** Ghana : World Bank, June 27, 2019).
3. Ministry of Trade and Industry **,"Final Draft :National Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) Policy Ghana "** ,January 2019
4. Raniya Sobir,"Micro, Small and Medium-sized Enterprises (MSMEs) and their role in achieving the Sustainable Development Goals ،" UNDESA – Report on MSMEs and the Sustainable Development

Goals, (Ghana: Department of Economic and Social Affairs, 2020). https://sustainabledevelopment.un.org .PDF

F- Internet Sites:

1. Ministry of Trade and Industry, **"Final Draft: National Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) Policy Ghana "** ,January 2019 .

https://www.bcp.gov.gh/acc/consultation/docs/DRAFT%20MSME%20%20FINAL%2026.02.2019%20.pdf

2. Sam Mensah," **A Review of SME Financing Schemes in Ghana**".

http//www.semfiinancial.com//Publication/SME%20financing%20Schemes:%20in%20Ghana.pdf.

3. Somaya Jalal AL -Herwi , **What are SMEs?,** 20 April 2019. at: at:https://www.researchgate.net/publication/332539278
4. Tom Gibson and H.J. Vart, "Defining SMEs: **A Less Imperfect way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries"**. (https://www,businessorowthinitiative.org/Defining%20SMEs.pdf).
5. UKEssays, **The Role of SME'S in Egypt's Development,** 11/12/2017, at:https://www.ukessays.com/essays/economics/national-development-in-egypt-economics-essay.php

G-Articles:

1. Hala Helmy Leased, & Chahir Zaki, Small and Medium Enterprises in Egypt: New Facts from a New Dataset, **Journal of Business and Economics**, Volume 5, No. 2, February 2014 at: https://www.researchgate.net/publication/312121368
2. Simon Ofori Ametepey, Emmanuel Yaw Frempong Jnr, John Edward Cobbina ," Barriers to the Growth of Small and Medium Scale Construction Enterprises in Ghana"**Open Journal of Civil Engineering**, Published: January 28, 2022.